مركز الميزان لحقوق الانسان
Al Mezan Center for Human Rights

المركز الفلسطيني لحقوق الانسان
Palestinian Centre for Human Rights

AL-HAQ
مؤسسة الحق

الكلمة المشتركة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز الميزان ومؤسسة الحق- مناقشة عامة
الدورة الحادية والعشرون لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في لاهاي في 6 ديسمبر 2022

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي،

بعد عقود من القمع والاحتلال، وعندما انضمت فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية في عام 2014، أصبح أملنا كمنظمات حقوق إنسان فلسطينية أن نحقق العدالة لضحايا الاحتلال والقمع الإسرائيلي البشع واقعاً. منذ اليوم الأول ونحن ندعم المحكمة الجنائية الدولية نقاتل لسنوات من أجل إيجاد طريقةٍ لجذب انتباه المحكمة.

في عام 2021 اعتُبر فتح المدعي العام للتحقيق آنذاك خطوة هامة إلى الأمام. فبعد سنوات من الإحباط، كنا نأمل أن تكون هذه بداية حقبة جديدة من المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في فلسطين المحتلة.

ومع ذلك حتى اليوم لم نشهد أي خطوة ملموسة في هذا التحقيق، ولم يتخذ المدعي العام أي إجراء لكسر هذه الحلقة المفرغة من الإفلات من العقاب. يتدهور الوضع على الأرض عامًا بعد عام، وشهرًا بعد شهر، ويومًا بعد يوم. نشعر أننا تركنا لوحدنا في نضالنا، والضحايا الفلسطينيون يفقدون الأمل.

خلال هذا العام فقط، قُتل أكثر من 200 فلسطيني، بينهم عشرات الأطفال، على يد النظام الإسرائيلي الاستعماري الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزة. واغتيلت الصحفية البارزة في قناة الجزيرة شيرين أبو عاقلة بدمٍ بارد برصاص قناص إسرائيلي في وضح النهار. كما اقتحمت وأغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي ست مؤسسات مجتمع مدني فلسطينية رائدة، بما فيها مؤسسة الحق، بعد تصنيفها زوراً كمنظمات "إرهابية". وعلى الرغم من كل تلك الاحداث، لم يصدر أي تصريح واحد عن مكتب المدعي العام بخصوص فلسطين.

رأينا المدعي العام متفاعل بشكل كبير في أوضاع البلدان الأخرى، أبرزها أوكرانيا، وهذا مهم ومصيري ليس فقط بالنسبة للمحكمة ولكن لنظام العدالة الجنائية الدولية ككل. وفي الوقت نفسه، من الضروري أيضًا أن يتم إعطاء نفس المستوى من الاهتمام والعمل والموارد في أوضاع بلدان أخرى بما فيها فلسطين؛ وذلك لتلافي أي تصورات حول الانتقائية والتسييس. لا يجب أن يتنافس الضحايا للوصول للعدالة، ولا ينبغي أن يكون هناك مكان لازدواجية المعايير في العدالة. أوكرانيا تستحق العدالة، وأفغانستان تستحق العدالة، وبالتأكيد فلسطين تستحق العدالة.

نحن ندرك أن التحقيقات تستغرق وقتًا، لكن على مكتب المدعي العام أن يأخذ بعين الاعتبار أن معاناة الفلسطينيين لم تبدأ بانضمام فلسطين إلى ميثاق روما الأساسي، لكنها بدأت قبل 75 عاماً. كل يوم يمر دون مساءلة، يقتل فلسطينيون أبرياء، وتصادر أراضيهم، وتدمر منازلهم. لهذا السبب نريد من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التسريع في التحقيق في الوضع في فلسطين.

نحن متعاونون تماماً مع المحكمة الجنائية الدولية، ولكن الضغوط التي نواجهها كممثلين عن الضحايا مليئة بالتحديات. بدأ الضحايا يفقدون الثقة والأمل في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية. إن عدم اتخاذ المحكمة الجنائية لأي إجراء أو مساءلة يبعث برسالة سلبية إلى الفلسطينيين بشكل عام وللضحايا المباشرين للجرائم الإسرائيلية.

يعتبر القانون الدولي وسيلة لإظهار أننا متساوون، وإذا ارتكبت جرائم، يجب المعاقبة عليها، بغض النظر عن جنسية الجناة والضحايا، سواء كانوا ذوي بشرة بيضاء أو سوداء، أغنياء أو فقراء، أقوياء أم لا. كل ما نطلبه أن يتم تطبيق القانون بشكل متساو، وأن نعامل مثلنا مثل أي شخص آخر، وأن نتمتع بنفس الحقوق مثل أي شخص آخر.

لقد عشنا حياة بأكملها تحت احتلال، لكننا نؤمن بسيادة القانون وكرامتنا المشتركة. كما نؤمن إيمانًا راسخًا بأننا على الجانب الصحيح من التاريخ، وأن العدالة ستتحقق، ولكن الطريق ليس سهلًا، وأن على المحكمة الجنائية الدولية مسؤولية كبيرة لإثبات أننا لسنا وحدنا في صراعنا من أجل تحقيق العدالة.

شكراً لكم.